الأقفاص السمكية بدمياط بين الحقيقة والافتراء

تقرير عن زيارتي لأحد مناطق الأقفاص السمكية التابعة لمحافظة دمياط مستنداً على روح الثورة وضرورة إيجابية التحرك لكل شخص فى مجال تخصصه ولقناعتي الشخصية بأهمية هذا المشروع الإنتاجي الواعد لبلدنا الغالية و تشجيعاً لمنتجين كثيرين كادحين يعملون لخير هذه البلد و دفع عجلة التنمية لهذا القطاع الحيوي و الذين يتم محاربتهم بدل من تشجيعهم و مساندتهم، وبدعوة من احد المنتجين من هذه الأقفاص السمكية حيث قمت بهذه الزيارة بصفة شخصية ودية وأردت أن أنقل لسيادتكم بعض ما دونته من معلومات عن هذه الزيارة حيث تقابلت مع عدد لا بأس به من أصحاب الأقفاص المنتجين وتحاورت معهم طيلة اليوم أثناء هذه الزيارة والتى كانت فقط للأقفاص السمكية فى نهاية مجرى نهر النيل للمنطقة بقرية السواحل ناحية كفر البطيخ **ونتاج هذه الزيارة يمكن إيجازها فى النقاط التالية:**

1- زمام الأقفاص السمكية الموجودة فى منطقة دمياط بالنيل تمتد بمساحة 30 – 35 كيلو متر تشمل حوالى 29 قرية تبدأ من قرية السرو كبداية وتنتهى بقرية السواحل (سد دمياط) القريبة من مركز كفر البطيخ.

2- إجمالى أعداد الأقفاص الحالية فى تاريخه 300 قفص المأمول أن تزيد أعداد هذه الأقفاص فى حدود أجمالى 1200 – 1500 قفص فى هذه المساحة.

3- مساحة الأقفاص 11 متر طول * 11 متر عرض * 6 متر عمق وقد يزيد العمق عن ذلك ليصل إلى 8 أو 10 متر وفى مناطق أخرى قد تصل لأكثر من ذلك فى مياه النيل لتصل إلى 18 - 20 متر (منطقة كفر يوسف على سبيل المثال).

4- المواد المصنوع منها الأقفاص براميل بلاستيك ، أخشاب ، حبال ، غزل شبكى. دون أى استخدام للبراميل الصفيح أو المواسير أو الدهانات.

5- العلف المستخدم لديهم من أرقى مصانع العلف فى مصر مثل هنديريكس – جو تريد – ذو كنترول – خمس نجوم وهى مصانع تنتج أعلاف طافية و غاطسة عالية الجودة متخصصة وهم يستخدمون العلف الطافى للزريعة 40% بروتين بمعدل تغذية 30% من الكتلة الحيوية بالقفص ويستخدمون علف غاطس أو طافى 25% بروتين فى المراحل الأكبر للنمو وصولاً لمرحلة التسويق بمعدلات تغذية متدرجة حتى 2.5 – 3%.

6- كثافة الأسماك فى الأقفاص 100- 150 ألف زريعة البلطى النيلى وحيد الجنس / القفص وقد تقل لتصل إلى 70 ألف زريعة / القفص ، بالإضافة للمبروك الفضى بمعدل 2000 أصبعية / القفص. الأوزان الإبتدائية للأسماك البلطى النيلى 0.5 – 1 جرام ، المبروك الفضى فى حدود 5 جرام.

7- مصادر زريعة الأسماك المستزرعة من مفرخات سمكية موثوق بها سبق التعامل معها سنوات طويلة بالنسبة للبلطى وحيد الجنس من أدكو – محافظة البحيرة ، المبروك الفضى من التل الكبير محافظة الإسماعيلية.

8- مدة الاستزراع لهذه الأسماك حتى تصل لحجم التسويق 8 – 10 شهور (دورة إنتاجية).

9- مصادر المياه: مياه النيل – تيار المياه جيد – المياه تبدو غنية بالطحالب والبكتيريا وفى هذا الصدد لاحظت أهتمام المنتجين بذلك حيث أنهم قاموا باستزراع أسماك المبروك الفضى للحد من نمو هذه الطحالب و فلترة وتنقية

وزيادة جودة المياه ونصحتهم بالاستمرار فى ذلك و محاولة نشر هذا الفكر لكل المنتجين من الأقفاص السمكية، كما أنهم أقترحوا أنهم يطلقوا أسماك المبروك الفضى بعد وصولها لحجم التسويق فى النيل لهذا الغرض.

10- عدد الأسر التى تعمل وتمتلك الأقفاص السمكية (عمالة مباشرة) 23 ألف أسرة بمتوسط 5 – 7 أفراد للأسرة الواحدة، هذا بخلاف العمالة الأخرى (العمالة الغير مباشرة) التى تعمل فى كل المراحل بداية من إنشاء الأقفاص من أخشاب وبراميل ونجاريين وعمالة غزل شبك الأقفاص وتركيبها والنقل لهذه المعدات مروراً بالمراحل الإنتاجية وعمالة نقل الزريعة و المفرخات والعمالة أثناء موسم الإنتاج ومراحله المختلفة وعمالة النقل وتحميل العلاف ومصانع الأعلاف والعمالة أثناء الحصاد (الصيادين) ونقل السمك وعمال الثلج وغيرها من أرزاق مواطنين وفرص عمل هائلة للعديد من الأسر والشباب فيما يقرب من 29 قرية وما حولها من قرى تشارك وتعمل فى هذا المشروع وهذا يعد بعد إجتماعى ، أقتصادى و إنسانى خطير جدا لابد من مراعاته وعدم إغفاله.

11- المأمول من قبل أصحاب الأقفاص أنهم سيبدؤن بإنشاء جمعية منهم تمثلهم ويسعون فى إشهارها بعد أستكمال إصدار تراخيصهم للأقفاص السمكية هذه الجمعية ستكون رقيب على كل ما بشأنه يرتقى بالأقفاص و يحد المخالفات مع ضرورة تفعيل التعاون ودور شرطة المسطحات المائية فى منع تلك المخالفات. أن يكون الحد الأدنى المسموح للفرد فى الترخيص 4 أقفاص و الحد الأقصى 8 أقفاص مرخصة. على أن تكون الأولوية للأفراد الحاصلين على الرخصة مسبقاً بعد حصرهم وهم طبقاً لإحصائية الثروة السمكية 646 قفص مرخص لمنطقة دمياط كلها ، بينما الهيئة أوصت أن منطقة النيل فى دمياط (المنطقة كلها) تتحمل 1200 قفص فقط بينما كان إجمالى عدد الأقفاص الموجود قبل الإزالة 3680 قفص مما يوضح حجم المخالفات فى أعداد الأقفاص وليس فى فنيات الاستزراع وممارساته حيث تستخدم أفضل الأعلاف والأسماك من مصادر موثوق فيها والمواد المصنوع منها الأقفاص غير ملوثة مما يعنى أن فنيات الاستزراع تمارس بكفاءة عالية و ليست مصدراً للتلوث.

12- وفى نهاية الزيارة وفى كل أوقاتها لاحظت الأمل الشديد الذى يملئ عيون وقلوب أصحاب الأقفاص السمكية بمنطقة دمياط فى أن ينصفهم البحث العلمى ورجاله حيث أنهم هم من تقدموا بطلب رسمى وذهبوا لمقابلة السيد الأستاذ االدكتور/ عصام شرف رئيس مجلس الوزراء لتعيين لجنة علمية محايدة من جميع جامعات مصر تقرر مصيرهم وهم على كامل الثقة فى آرائهم المستندة للأسانيد العلمية الذين يقدرونها تماماً ويروا أنها منزه من كل غرض ومن أى مصلحة إلا مصلحة هذا البلد الأمين و مراقبة الله عز وجل من قبل و من بعد كما أكدت لهم ذلك. حيث أنهم عانوا الظلم والخسارة الفادحة والمحاربة الشديدة فى أرزاقهم هم و ذويهم و كل المستفيدين و المحيطين بهم ويعملون فى هذا المجال المنتج لصالح هذه البلد. و أخيراً... عجبت فعلاً من أنهم لا يريدون أى مساعدات من أحد ولا يحملون الدولة أى مبالغ أو نفقات وليس لهم أى مطالب ، فقط كما يقولون هم منتجون يريدون فقط أن تسمح لهم الدولة بالعمل فى آمان وشرعية يسعون لها ومؤمنون بها.

بعد كل ما سبق أرى: ضرورة تقنين العمل فى هذه المهنة الهامة بمعنى ضرورة الإلتزام بالحمل البيئى لهذه الأقفاص بما قدرتة هيئة تنمية الثروة السمكية المصرية بعدد 1200 قفص لهذه المنطقة من نهر النيل بدمياط (30- 35 كيلو متر)، تفعيل دور الهيئات الرقابية وبكل حزم وعدم تضارب أختصاصتها مثل شرطة المسطحات المائية ، جهاز حماية نهر النيل ، وزارة البيئة، هيئة الموارد المائية من حيث الضرب بيد من حديد على المخالفين حماية لمياه نهر النيل ودعماً لاستمرار هذا الإنتاج السمكى العالى، وأستكمالاً لهذا الدور الرقابى لابد من إنشاء جمعية مشهرة أهلية من المنتجين فى هذه الأقفاص تساعد فى تدعيم هذا الدور الرقابى الهام، كذا لابد من تفعيل الدور الرقابة الفنية من الهيئات و المنظمات المتخصصة لاستمرارية تقديم الدعم الفنى لتحقيق التنمية المستدامة لهذا القطاع الحيوى وزيادة قدراتة الإنتاجية والرقابة الدورية على جودة المياه والأعلاف المستخدمة وكل العمليات الفنية فى الأقفاص السمكية ومدى جودة

الأسماك المنتجة وهذه الهيئات تتمثل فى هيئة تنمية الثروة السمكية، المعهد القومى لعلوم البحار و المصايد ، أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية فقط المتخصصين فى هذا المجال.

أى أننى أناشد كل وطنى مسئول أن يعمل فقط لصالح هذا البلد بمعالجة السلبيات التى كانت موجودة مسبقاً فى العهد البائد الفاسد و الذى طال كل شىء فى هذا البلد حتى هذه الأقفاص السمكية المنتجة ومحاربة المنتجين بدل من تشجيعهم ودعمهم هذا هو الذى لابد من إتباعه وليس إصدار القرارات الغير هادفة لهدم هذه الصناعة الهامة لأمن هذا الوطن وسد العجز فى الفجوة الغذائية ونقص البروتين الحيوانى الحاد وتحقيقاً لزيادة نصيب الإنسان المصرى من البروتين الحيوانى ومساهمة فى زيادة الدخل القومى.

وفى الختام..... أود أن أذكر أن الأقفاص السمكية ليست بدعة مصرية ولكنها أبتكرت و نشأت فى أكثر دول العالم حفاظاً على البيئة وحرصاً على سلامتها والأقفاص السمكية بممارستها المقننة الفنية والعلمية المبنية على أصول هذه الصناعة التى يعلمها القاصى والدانى تحسن من خواص البيئة المائية وتزيد من إنتاجيتها ولا تلوثها حيث أنه غير مسموح فى هذا النوع من نظم الاستزراع السمكي المكثف بأى أخطاء أو مخالفات فنية فيما يتعلق بالممارسات وهذا ما يعلمه كل متخصص وذلك حتى يؤتى ثماره إذا أيها السادة مرة أخيرة المشكلة تتجسد فى المخالفات والخطورة فى أعداد الأقفاص السمكية المخالفة ولكن ليس فى الممارسات الفنية للمنتجين إذا الحل بسيط ومعلوم كما سبق وأوضحت بالرقابة والتقنيين فى هذه الأعداد بما يتناسب والحمل البيئى للمجرى المائى فى هذه المنطقة والذى قدرته كما ذكرت هيئة تنمية الثروة السمكية بعدد 1200 قفص سمكى أم القرار بالإزالة و إشاعة أن الأقفاص السمكية ملوثة للبيئة فهو أمر عبثى بمقدرات و ثروات هذا الوطن. ومن باب أولى لكل الهيئات والوزارات المعنية بحماية نهر النيل والبيئة أن تقوم بإزالة المصانع ومحطات الكهرباء والمدابغ، المصانع والشركات..... غيرها مما يصرف مخلفاته السامة الغير معالجة مباشرة فى مياه النهر محدثاً كل أشكال التلوث لنهر النيل والقضاء على كل أشكال الحياة به، كذا لابد من معالجة السلوكيات البشرية الخاطئة للإنسان المصري الذى يصرف مخلفات الصرف الصحى وكل مخلفاته وحيواناته النافقة فى مياه النهر، أضف إلى ذلك أن القانون المصرى لا يسمح للمزارع السمكية باستزراع الأسماك إلا فى مياه الصرف الزراعى التى تحمل الكثير والكثير من التركيزات العالية من المبيدات والأسمدة الزراعية والملوثات المختلفة مخالفاً لكل ما هو معمول به فى كل دول العالم حيث أن السمك يستخدم الماء ولا يستهلكه ولا يلوثة، أى لماذا لا نصلح من كل هذه المخالفات أولاً بدلاً من القرارات المدبرة الغير مدروسة لإزالة الأقفاص السمكية المنتجة واتهامها باطلاً بتلويث مياه نهر النيل؟ و أنها المسئولة عن انتشار الأمراض المختلفة وهى بريئة من هذه الإتهامات المدبرة، مما يحيرنى و كل المتخصصين ويجعلنا نتساءل لماذا الإصرار على هدم ثرواتنا بدل من تنميتها؟!

والله الموفق وهو من وراء القصد،،،

تحريراً فى السبت الموافق 18 يونيو 2011م

د/ أحمد إسماعيل محرم

أستاذ مساعد فسيولوجي الأسماك

كلية الزراعة – جامعة المنصورة

ملحوظة: تم تداول ونشر المقال أليكترونياً فى المواقع الآتية:

http://kenanaonline.com/amehrim

http://digital.ahram.org.eg/Community.aspx?Serial=625475

http://www.ardbalady.com/index.php?news=13293

ورقياً تم نشر المقال فى مجلة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية – مصر – العدد الخامس – محرم 1433هـ - نوفمبر 2011م.